



أثر مخاطر النشاط المصرفي على مستوى الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على كبرى المصارف التجارية الليبية

أ.د. يونس بوجلبن

أستاذ تعليم عالي بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس - تونس

سالمة عمر محمد مسعود

قسم العلوم الإدارية والمالية، المعهد العالي للعلوم والتقنية، سوق الخميس امسجل - ليبيا

The Impact of Banking Activity Risks on Banking Safety: An Empirical Study on Major Libyan Commercial Banks

Prof. Dr. Younes Boujelbene

Professor of Higher Education Faculty of Economics and Management, University of Sfax- Tunisia

Salma M. Meftah

Department of Administrative and Financial Sciences, Higher Institute of Science and Technology,

Souq Al-Khamis Amsihel - Libya

Corresponding Author's Email: osalma932@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/08/30 تاريخ المراجعة: 2026/09/02 تاريخ القبول: 2026/09/20- تاريخ النشر: 2026/09/24

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتشخيص أثر مخاطر النشاط المصرفي بأبعادها الخمسة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر السوقية، ومخاطر كفاية رأس المال) على مستوى الأمان المصرفي في كبرى المصارف التجارية الليبية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة حصر شامل قوامها (240) موظفاً ومسؤولاً في الإدارات الفنية والرقابية المتخصصة بخمس إدارات في كبرى المصارف التجارية (مصرف الجمهورية، مصرف الصحارى، والمصرف التجاري الوطني) بواقع 80 موظفاً لكل مصرف. استُخدم الاستبيان كأداة رئيسية، وعولجت البيانات عبر حزمة (SPSS v26) بالاعتماد على تحليل المكونات الرئيسية (PCA) وتحليل الانحدار الخطي المتعدد بعد التحقق من خلو البيانات من التعدد الخطي ($VIF < 5$) والارتباط الذاتي ($DW = 2.197$). أظهرت النتائج أن أبعاد المخاطر تفسر مجتمعة ما نسبته (64.3%) من التغير في مستوى الأمان المصرفي ($R^2 = 0.643$, $F = 40.982$, $p < 0.001$). وتصدرت المخاطر السوقية القدرة التفسيرية للتباين (88.7%) تليها مخاطر كفاية رأس المال (78.3%) ثم مخاطر السيولة (77.3%). وأكدت النتائج وجود أثر سالب ومعنوي لمخاطر التعثر الائتماني وضغوط السيولة والتكاليف التشغيلية وتقلبات الصرف وضعف كفاية رأس المال على الأمان، في حين أثرت إيجابياً كفاءة الضمانات وتعزيز السيولة والحوكمة ومتانة رأس المال. وأوصت الدراسة بضرورة بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر المصرفية وتطوير أدوات التحوط المالي وتعزيز الملاءة الرأس مالية الاحترافية.

الكلمات المفتاحية: الأمان المصرفي؛ مخاطر النشاط المصرفي؛ كفاية رأس المال؛ إدارة المخاطر؛ المصارف التجارية الليبية؛ مؤشر Z-Score.

Abstract:

This study investigates the empirical impact of banking activity risks across five core dimensions (credit risk, liquidity risk, operational risk, market risk, and capital adequacy risk) on the financial safety level of major commercial banks operating in Libya. Employing a descriptive-analytical approach, the study surveyed a comprehensive census of 240 professional and managerial staff across five specialized departments in the three largest Libyan commercial banks (Jumhouria Bank, Sahara Bank, and National Commercial Bank), with 80 respondents per institution. Using SPSS v26, data were examined via Principal Component Analysis (PCA) and Multiple Linear Regression, following diagnostic confirmation of no multicollinearity ($VIF < 5$) and error independence (Durbin-Watson = 2.197). The empirical findings demonstrate that banking activity risks jointly explain 64.3% of the variance in banking safety ($R^2 = 0.643$, $F = 40.982$, $p < 0.001$). Market risk exhibited the highest explanatory power (88.7%), followed by capital adequacy risk (78.3%) and liquidity risk (77.3%). Multiple regression confirmed significant adverse effects of non-performing loans, funding liquidity pressure, operating costs, exchange rate shocks, and inadequate regulatory capital on bank safety. Conversely, robust collateral policies, liquidity buffers, operational governance, and loss-absorbing capital significantly bolstered stability. The study recommends instituting enterprise-wide risk management, adopting financial hedging instruments, and strengthening prudential capital adequacy to navigate economic volatility.

Keywords: Banking Safety; Banking Activity Risks; Capital Adequacy; Risk Management; Libyan Commercial Banks; Z-Score.

1. المقدمة والخلفية العامة للدراسة:

تُمثل المنظومة المصرفية عصب النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، والرئة التي تتنفس من خلالها كافة القطاعات الإنتاجية والتجارية والخدمية. وتقوم المصارف التجارية بوظيفة الوساطة المالية الحيوية، والمتمثلة في تعبئة المدخرات الفردية والمؤسسية وإعادة ضخها في شرايين الاقتصاد على هيئة تسهيلات ائتمانية واستثمارات تسهم في تحفيز وتيرة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. وفي ظل التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتنامي حدة التقلبات المالية، وتعدد المنتجات المصرفية والمشتقات المالية، تحول مفهوم "الأمان المصرفي"

(Banking Safety) من مجرد قدرة تقليدية للمصرف على سداد التزاماته اللحظية، إلى منظومة متكاملة من المثانة المؤسسية، والصلاية الرأسمالية، والمرونة التشغيلية، والجاهزية الاحترازية، التي تمكن المؤسسة المصرفية من استيعاب الصدمات غير المتوقعة والوفاء بحقوق المودعين والمساهمين دون الحاجة إلى الاعتماد على أموال الإنقاذ العام أو التعرض لضغوط الإعسار المالي (Greuning & Bratanovic, 2009; Rose & Hudgins, 2010).

ويكتسب الأمان المصرفي في أدبيات التمويل والاستقرار المالي بعدين متداخلتين: الأمان على المستوى الجزئي (Micro-prudential Safety)، والذي يركز على مثانة وسلامة المركز المالي لكل مصرف على حدة من حيث جودة أصوله وكفاية رأس ماله والتحكم في مخاطره؛ والأمان على المستوى الكلي (Macro-prudential Safety)، الذي يُعنى بسلامة واستقرار الجهاز المصرفي برمته في مواجهة المخاطر النظامية، والحيلولة دون انتقال العدوى المصرفية (Contagion Effect) التي أثبتت الأزمات المالية العالمية المتعاقبة أنها قادرة على شل أركان الاقتصادات القومية (Ghenimi et al., 2017; Mishkin, 2019). ومن هذا المنطلق، أصبح تحقيق الأمان المصرفي متطلباً رقابياً حتمياً تفرضه السلطات النقدية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وليس مجرد خيار تطوعي لإدارات المصارف التجارية.

وتكتسي دراسة الأمان المصرفي في ليبيا أهمية استثنائية وراهنة مقارنة بالعديد من الاقتصادات النامية الأخرى؛ نظراً للخصوصية الهيكلية للاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاداً ريعياً، يعتمد بنسبة تفوق (95%) على الإيرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة والإنفاق الاستهلاكي وتأمين النقد الأجنبي. وقد انعكست هذه الطبيعة الريعية مباشرة على القطاع المصرفي الليبي، جاعلة إياه عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية والصدمات الجيوسياسية المحلية (صندوق النقد العربي، 2022). وعلاوة على ذلك، واجه الجهاز المصرفي الليبي على مدار الفترة الممتدة من (2014 حتى 2023) جملة من التحديات الهيكلية والاضطرابات النقدية غير المسبوقة، كان في مقدمتها الانقسام المؤسسي للسلطة النقدية بين فرعي مصرف ليبيا المركزي في طرابلس وبنغازي، وما ترتب عليه من تباين في السياسات الائتمانية والرقابية، وضعف الرقابة الميدانية الموحدة، وتوقف أدوات المقاصة الإلكترونية المنتظمة بين المصارف في فترات متقطعة (مصرف ليبيا المركزي، 2021، 2023؛ عمر، 2019).

وقد أسفرت تلك الاضطرابات المركبة عن تفاقم ثلاث أزمات متزامنة ضربت صميم الأمان المصرفي في ليبيا: أولاً، أزمة السيولة النقدية (Cash Liquidity Crisis)، حيث شهدت المصارف الليبية تهافتاً جماعياً على السحب من قبل المودعين وتأكلاً حاداً في الثقة، مما أدى إلى تراكم مبالغ ضخمة من الكتلة النقدية خارج القنوات المصرفية الرسمية في السوق الموازي؛ ثانياً، أزمة تقلبات أسعار الصرف والتراجع الحاد في القيمة الشرائية للدينار الليبي، وإصدار قرارات نقدية متتالية بتعديل سعر الصرف الرسمي وفرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي، مما أحدث صدمات عنيفة في المراكز المالية للمصارف وقيمة التزاماتها الخارجية (شلاوح وآخرون، 2025)؛ وثالثاً، تراكم تاريخي هائل للقروض غير المنتظمة والمتعثرة (Non-Performing Loans - NPLs) الناتجة عن ركود الأعمال وتوقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية خلال سنوات الاضطراب الأمني، مما استنزف الأرباح الصافية وفرض بناء مخصصات مالية ضخمة أضعفت القواعد الرأسمالية (المنفي، 2025؛ World Bank, 2020).

وتكشف القراءة المتأنية للهيكل المالي المجمع للمصارف التجارية الليبية عن اختلالات جوهرية تغذي بؤر المخاطر؛ حيث تشير تقارير مصرف ليبيا المركزي (2021، 2023) إلى أن جانب الأصول يتسم بالتركز الشديد في الأصول النقدية وشبه النقدية المودعة لدى المصرف المركزي، في حين تعاني المحفظة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص من الانكماش النسبي، حيث لا تتجاوز التسهيلات الائتمانية الممنوحة (20% - 25%) من إجمالي الودائع المصرفية في أغلب الفترات. ويعكس هذا الانخفاض الحاد في نسبة التوظيف الائتماني حالة الحذر الشديد وإحجام إدارات الائتمان بالمصارف عن التوسع التمويلي في ظل ضبابية البيئة القانونية، وتأخر الفصل في النزاعات القضائية، وصعوبة تسهيل الرهونات العقارية والتجارية عند تعثر المدينين. (Dispatch Risk, 2025; IMF, 2019).

وفي المقابل، يتميز هيكل الخصوم (الالتزامات) بهيمنة مطلقة لودائع تحت الطلب (ودائع جارية بدون فوائد أو عوائد) التي تستحوذ على ما يزيد عن (80%) من إجمالي قاعدة الودائع في المصارف التجارية الليبية. ومع أن هذه الودائع تمثل مصدراً تمويلياً منخفض التكلفة للمصارف، إلا أنها تتصف بسرعة التقلب وقصر الأجل والسيولة العالية، مما يجعل المصارف معرضة لضغوط سحب مفاجئة عند حدوث أي هزات أمنية أو شائعات مصرفية، وبخلق فجوة حادة في إدارة استحقاقات الأصول والخصوم (Asset-Liability Mismatch) تعجز المصارف عن تغطيتها في ظل غياب سوق مالي ثانوي نشط وغياب أدوات إعادة الخصم المنتظمة (World Bank, 2020).

وفي ظل هذا الواقع المعقد، تنصدر كبرى المصارف التجارية في ليبيا المشهد المالي؛ إذ يتحمل القطاع المصرفي العام العبء الأكبر في توفير التمويل، وصرف المرتبات، وتغطية الاعتمادات المستندية، وتأمين الخدمات المصرفية الأساسية للمواطنين والمؤسسات. ومن هنا، تركز هذه الدراسة على ثلاثة من أكبر وأعرق المصارف التجارية العاملة في الدولة الليبية، وهي:

1- **مصرف الجمهورية (Jumhouria Bank):** ويُعد العمود الفقري والكيان المصرفي الأكبر على الإطلاق في ليبيا، بعد اندماجه التاريخي مع "مصرف الأمة" في عام 2008. ويستحوذ مصرف الجمهورية منفرداً على الحصة السوقية الكبرى التي تتجاوز (40%) من إجمالي أصول وودائع القطاع المصرفي الليبي، عبر شبكة فروع واسعة تتجاوز (170) فرعاً ووكالة تنتشر في كافة المدن والبلديات الليبية. ويواجه المصرف تحديات مضاعفة تتعلق بإدارة كتلته النقدية الضخمة، وضبط المخاطر التشغيلية والسيبرانية، ومعالجة محفظة القروض التاريخية، مما يجعل مستوى أمانه معياراً حاسماً للاستقرار المالي الكلي في الدولة (مصرف الجمهورية، 2021).

2- **مصرف الصحاري (Sahara Bank):** تأسس في ستينيات القرن الماضي ويُعد من أعرق المؤسسات المصرفية في البلاد. وقد تميز المصرف بتجربة فريدة في الانفتاح المصرفي؛ حيث دخل في شراكة استراتيجية في عام 2007 مع مجموعة (BNP Paribas) الفرنسية التي أدارت المصرف فترة من الزمن وأسست فيه نظاماً متقدماً لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. إلا أن الأحداث اللاحقة أدت إلى تعثر الشراكة وتحول المصرف نحو العمل بالكامل وفق صيغ التمويل والصيرفة الإسلامية، مما ولّد تحديات متداخلة بين مخاطر التحول الشرعي، وضغوط السيولة، والمخاطر التشغيلية للبنية التحتية، فضلاً عن تراكم الديون المتعثرة (Libya Herald, 2024).

3- **مصرف التجاري الوطني (National Commercial Bank - NCB):** يُعد ثاني أكبر المصارف التجارية في ليبيا من حيث شبكة الفروع (نحو 120 فرعاً) وحجم الأصول ورأس المال. ويتميز المصرف ببعد جغرافي ومؤسسي استراتيجي؛ إذ يتخذ من مدينة البيضاء مقراً لإدارته العامة، ويتمتع بتمركز تاريخي وثقل مصرفي واسع في المنطقتين الشرقية والجنوبية، إضافة إلى فروع نشطة في العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية. ويؤدي المصرف دوراً محورياً في تمويل المشروعات التنموية والصناعية وتجارة التجزئة، وعانى بشكل مباشر من تداعيات الانقسام النقدي وأزمات السيولة، مما يمنح إدراج المصرف في هذه الدراسة قيمة بالغة لتحقيق الشمول والتوازن الجغرافي للقطاع ككل (المصرف التجاري الوطني، 2024).

وتستأثر هذه المصارف الثلاثة مجتمعة بما يزيد عن (70% - 75%) من إجمالي أصول، وودائع، وتسهيلات، وفروع القطاع المصرفي التجاري الليبي، وهو ما يجعل دراستها الميدانية بمثابة مرآة تعكس واقع وحقيقة الأمان والمخاطر في المنظومة المصرفية الليبية ككل.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، تأتي مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: في ظل بيئة اقتصادية ومالية بالغة التعقيد، تتشابك فيها الصدمات النقدية مع التحديات الأمنية والسياسية؛ كيف تؤثر مخاطر النشاط المصرفي المترابطة (مخاطر الائتمان،

أثر مخاطر النشاط المصرفي على مستوى الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على كبرى المصارف التجارية الليبية

ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السوقية، ومخاطر كفاية رأس المال) على مستوى الأمان المصرفي في كبرى المصارف التجارية الليبية؟ وما هو الوزن النسبي لكل خطر في تقويض أو دعم الملاءة المالية من منظور الكوادر الرقابية والتنفيذية العاملة في الميدان المصرفي؟ ويتفرع عن هذا الإشكال الرئيس خمسة تساؤلات فرعية تختبر علاقات الأثر والتأثير:

- 1- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة؟
- 2- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة؟
- 3- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة؟
- 4- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر السوقية على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة؟
- 5- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر كفاية رأس المال على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة؟

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق أهداف علمية وميدانية محددة: (1) بناء نموذج كمي تكاملي يربط بين خمسة أبعاد للمخاطر المصرفية ومستوى الأمان المالي في بيئة غير مستقرة؛ (2) تشخيص مستوى الأمان المصرفي المدرك لدى الكوادر المتخصصة في كبرى المصارف الليبية؛ (3) قياس المعنوية الإحصائية والأهمية النسبية لكل خطر من المخاطر الخمسة؛ (4) تقديم رؤية علمية وتوصيات إجرائية موجهة لمصرف ليبيا المركزي وإدارات المصارف لتحديث أطر الامتثال الاحترازي وتطوير آليات التحوط.

وتستمد الدراسة أهميتها من كونها استجابة لندرة الدراسات الميدانية التكاملية التي تخترق واقع المصارف الليبية بعد الصدمات الأخيرة؛ فأغلب الأدبيات السابقة ركزت على مؤشرات السيولة فقط أو الائتمان فقط دون إدماج مخاطر السوق وكفاية رأس المال والمخاطر التشغيلية في سياق قياسي واحد، فضلاً عن تقديم الدليل التجريبي الأول الذي يجمع المصارف الثلاثة الكبرى بأسلوب الحصر الميداني الشامل للكوادر الفنية.

ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة عن الأسئلة، تمت صياغة الفرضيات الإحصائية الخمس التالية لاختبارها في صورتها العدم والبدل:

- الفرضية الأولى: H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة (مقابل الفرضية البديلة H_{11} بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية).
- الفرضية الثانية: H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة (مقابل الفرضية البديلة H_{12} بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية).
- الفرضية الثالثة: H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة (مقابل الفرضية البديلة H_{13} بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية).
- الفرضية الرابعة: H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر السوقية على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة (مقابل الفرضية البديلة H_{14} بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية).
- الفرضية الخامسة: H_{05} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر كفاية رأس المال على مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة (مقابل الفرضية البديلة H_{15} بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية).

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1 مفهوم الأمان المصرفي ونماذج قياسه (Banking Safety Concepts & Models):

يحتل مفهوم الأمان المصرفي موقع الصدارة في الفكر المالي والاقتصادي الحديث؛ إذ يعبر عن قدرة المؤسسة المصرفية على الاستمرار في أداء وظائفها التمويلية والتنموية، والوفاء بالتزاماتها المالية التعاقدية في مواعيد استحقاقها دون انقطاع، والاحتفاظ بدرجة عالية من الثقة لدى المودعين والمستثمرين والسلطات الرقابية. ويُعرّف (Rose & Hudgins, 2010, p. 636) سلامة المصرف بأنها قدرته على الاستمرار في الوفاء بكافة التزاماته المالية دون أن يتعرض لضغط يُجبره على تسهيل أصوله بأسعار متدنية أو الاعتماد على الدعم المالي الاستثنائي. وفي سياق أوسع، يرى (Greuning & Bratanovic, 2009, p. 3) أن الأمان المصرفي يتجسد في تفاعل ثلاثة أبعاد متداخلة: البعد المالي (كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة)، والبعد التشغيلي (كفاءة الإدارة والرقابة ونظم العمل)، والبعد الرقابي (الامتثال الدقيق للضوابط والمعايير الاحترازية). أما عربياً، فيذهب عمران (2015، ص 165) إلى أن الأمان المصرفي يمثل "قدرة المصرف على مقاومة الصدمات المالية المحتملة والحفاظ على استمراريته في ظل بيئة متقلبة"، وهو ما يؤكد الدراجي وحميدي (2015، ص 252) بالإشارة إلى أن الأمان لا يُقاس بغياب الأزمات الظاهرة، بل بمدى امتلاك المصرف لمصدات مالية تستوعب الخسائر المفاجئة. ولأغراض القياس الكمي، طورت الأدبيات المالية نموذجين رئيسيين لتقييم الأمان المصرفي:

أولاً: مؤشر Z-Score المصرفي (Bank Z-Score Index): ويُعد المؤشر الأكثر شيوعاً واعتماداً في الدراسات التجريبية الدولية لقياس المسافة الفاصلة عن الإعسار (Distance to Insolvency). وتعود الجذور النظرية لهذا المؤشر إلى مبدأ الأمان أولاً الذي صاغه (Roy, 1952)، قبل أن يعيد توظيفه (Altman, 1968) للتنبؤ بالإفلاس، ثم صياغته خصيصاً للمصارف بواسطة (Laeven & Levine, 2009, p. 259). ويقاس المؤشر بعد الانحرافات المعيارية التي يجب أن ينخفض بها العائد على الأصول قبل أن تتآكل حقوق الملكية بالكامل ويصل المصرف إلى مرحلة العجز المالي. وتُحسب قيمة المؤشر رياضياً وفق الصيغة الآتية: $Z = (ROA + CAR) / \sigma(ROA)$ حيث: ROA = العائد على الأصول (الربحية)؛ CAR = نسبة كفاية رأس المال إلى الأصول (الملاءة)؛ و $\sigma(ROA)$ = الانحراف المعياري للعائد على الأصول (تقلبات الأرباح). وتدل القيمة المرتفعة لمؤشر Z على انخفاض احتمالية تعثر المصرف وتمتعه بهامش أمان واسع.

ثانياً: إطار تقييم السلامة المصرفية (CAMELS (CAMELS Rating System): وهو الإطار الرقابي المعياري الصادر عن الهيئات الرقابية الأمريكية والمعتمد دولياً من قبل صندوق النقد الدولي ولجنة بازل. ويقوم النظام على تقييم ستة محاور مترابطة تشكل ركائز الأمان:

- C - كفاية رأس المال (Capital Adequacy): تقيس قدرة القاعدة الرأسمالية على امتصاص الخسائر قبل أن تطل أموال المودعين.
 - A - جودة الأصول (Asset Quality): تقيم درجة سلامة المحفظة الائتمانية وحجم الديون المتعثرة وكفاية المخصصات المقطوعة.
 - M - كفاءة الإدارة (Management Quality): ترصد فاعلية الحوكمة المؤسسية والالتزام بالسياسات والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
 - E - جودة الأرباح (Earnings Performance): تقيس استقرار الربحية وقدرتها على دعم النمو المستدام وتعزيز رأس المال ذاتياً.
 - L - كفاية السيولة (Liquidity Adequacy): تقيم قدرة المصرف على تلبية التزاماته النقدية الطارئة وسحوبات العملاء دون تكاليف باهظة.
 - S - الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk): تقيس مدى تأثير المركز المالي بتغيرات أسعار الصرف والفائدة وأسعار السلع.
- ويكتسب إطار CAMELS أهمية خاصة في الربط بين الأداء المحاسبي الداخلي والأمان المالي الميداني؛ إذ يؤكد (Greuning & Bratanovic, 2009) أن كل حرف من حروف هذا الإطار يمثل خط دفاع احترازي متكامل:
- كفاية رأس المال (C): لا تقتصر على النسبة الاسمية المقررة من بازل، بل تمتد لقياس جودة القاعدة الرأسمالية (Tier 1 vs Tier 2)، وقدرة المصرف الذاتية على تعويض خسائر الديون المشطوبة دون الحاجة لإعادة رسملة حكومية.
 - جودة الأصول (A): وتتحدد عبر قياس نسبة الديون غير المنتظمة (NPL Ratio) ومعدل تغطية المخصصات (Provisioning Coverage Ratio)، حيث يؤدي تراكم الديون الرديئة إلى تآكل خطير في السيولة وإضعاف الأمان المصرفي.
 - كفاءة الإدارة (M): وتُقاس بمدى استقلالية لجان التدقيق وإدارة المخاطر، وقدرة القيادات المصرفية على الاستجابة للأزمات الطارئة والفصل الواضح بين السلطات التنفيذية والرقابية.

- الربحية وجودة العوائد (E): فالمصرف الآمن هو المصرف القادر على توليد أرباح تشغيلية مستقرة تدعم مركزه المالي واحتياطياته الذاتية، وتجنب الاعتماد على العوائد الاستثنائية العابرة.
- كفاية السيولة (L): وتتمثل في امتلاك أصول سائلة عالية الجودة (HQLA) قادرة على الصمود أمام سيناريوهات الإجهاد المالي الحاد.
- الحساسية لمخاطر السوق (S): وتتعلق بمرونة محفظة المصرف في امتصاص صدمات تقلبات أسعار الصرف والفائدة وأسعار الأوراق المالية.

2.2 مخاطر النشاط المصرفي ومقررات اتفاقيات بازل (Banking Risks & Basel Framework):

- تُعد المخاطر المصرفية السمة الملازمة لكافة أنشطة التمويل والاستثمار في المصارف، حيث يُعرف الخطر بأنه حالة عدم اليقين المحيطة بالعوائد المالية المستقبلية، وما قد ينتج عنها من خسائر تؤثر سلباً على الملاءة والأمان. وقد حرصت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) التابعة لبنك التسويات الدولية (BIS) منذ تأسيسها في عام 1974 على صياغة أطر رقابية دولية لتوحيد معايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر عبر اتفاقياتها المتعاقبة:
- اتفاقية بازل الأولى (Basel I - 1988): ركزت بشكل أساسي على وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال التنظيمي لا يقل عن (8%) من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية.
 - اتفاقية بازل الثانية (Basel II - 2004): أحدثت نقلة نوعية من خلال إرساء ثلاث دعائم رئيسية: الدعامة الأولى (المتطلبات الدنيا لرأس المال لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)؛ والدعامة الثانية (المراجعة الإشرافية والتقييم الرقابي الداخلي ICAAP)؛ والدعامة الثالثة (انضباط السوق والإفصاح والشفافية المالية).
 - اتفاقية بازل الثالثة (Basel III - 2010/2017): جاءت كاستجابة مباشرة لدروس الأزمة المالية العالمية 2008، حيث رفعت جودة رأس المال (التركيز على الشريحة الأولى الأساسية Common Equity Tier 1)، وفرضت مصداًت رأسمالية وقائية واقية ضد التقلبات الدورية (Capital Buffers)، واستحدثت معايير كمية ملزمة للسيولة تتمثل في معيار تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR) ومعيار التمويل المستقر طويل الأجل (NSFR).
 - إصلاحات بازل الرابعة (Basel IV / Finalising Basel III - 2017/2023): ركزت على تقييد النماذج الداخلية للمصارف ووضع أراضيات للإنتاج (Output Floors) لضمان عدم التقليل غير المبرر من قياس الأصول المرجحة بالمخاطر (BCBS, 2017).
- وفي ضوء هذا الإطار الرقابي والنظري، تتحدد أبعاد مخاطر النشاط المصرفي الخمسة محل الدراسة فيما يلي:
- مخاطر الائتمان (Credit Risk): وهي أقدم وأخطر أنواع المخاطر المصرفية، وتتمثل في احتمالية عجز أو إخفاق المقرض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية جزئياً أو كلياً في مواعيد استحقاقها. وتتجسم هذه المخاطر عن ظاهرتي الاختيار العكسي (Adverse Selection) والخطر الأخلاقي (Moral Hazard) اللتين ناقشهما (Stiglitz & Weiss, 1981) وتتجلى عملياً في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة (NPLs)، مما يلزم المصرف باقتطاع مخصصات ائتمانية ضخمة لتلهم الأرباح الصافية وتضغط على الأمان المصرفي (Berger & DeYoung, 1997).
 - مخاطر السيولة (Liquidity Risk): وتتصرف إلى عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته المالية الفورية وسحوبات المودعين اليومية أو تمويل الزيادة في الأصول دون تكبد تكاليف غير مقبولة. وتميز الأدبيات بين سيولة التمويل (Funding Liquidity) وسيولة السوق (Market Liquidity)؛ ويؤكد نموذج (Diamond & Dybvig, 1983) الشهير أن عدم التوافق الزمني بين آجال الودائع قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل يجعل المصارف عرضة لمخاطر التهافت الجماعي على السحب (Bank Runs) وتآكل الأمان ما لم تتوفر مصداًت سيولة كافية (Scannella, 2016).
 - المخاطر التشغيلية (Operational Risk): وتُعرفها لجنة بازل بأنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو العنصر البشري، أو الأنظمة والتقنيات، أو الأحداث الخارجية". وتتضمن مخاطر الأعطال التقنية، وانقطاع الكهرباء والاتصالات، والاحتيال الداخلي والخارجي، ومخاطر الأمن السيبراني. وقد أثبتت دراسة Curti & Migueis (2023) أن الخسائر التشغيلية التاريخية تعكس جودة الحوكمة وثقافة المخاطر وتنبئ مباشرة بمدى هشاشة أو أمان المؤسسة المصرفية. 4. المخاطر السوقية (Market Risk): وتتمثل في الخسائر الناجمة عن التغيرات والتقلبات المعاكسة في أسعار السوق المالي، وتتفرع إلى: مخاطر أسعار الصرف للعملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية (IRRBB)، ومخاطر أسعار

- الأسهم والسلع. وتُعد هذه المخاطر عالية الحساسية في الدول التي تشهد تقلبات نقدية وصدمات في أسعار الصرف كما هو الحال في الاقتصاد الليبي (Bani Yousef et al., 2023).
- مخاطر كفاية رأس المال (Capital Adequacy Risk): وتتمثل في خطر عدم كفاية أو تآكل القاعدة الرأسمالية للمصرف، وعجزه عن الالتزام بالحدود الاحترازية المقررة من السلطات الرقابية. ويؤكد Thakor (2014) أن كفاية رأس المال ليست مجرد التزام تنظيمي، بل هي المعيار الحقيقي لتعزيز الانضباط الذاتي للمصرف وزيادة قدرته على امتصاص صدمات التعثر والخسائر الكارثية.

3. الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة البحثية:

3.1 الدراسات العربية والمحلية:

تناولت العديد من الدراسات العربية واقع المخاطر المصرفية وعلاقتها بالأمان المالي؛ حيث أجرى المنفي (2025) دراسة ميدانية على إدارة المخاطر بمصارف المنطقة الشرقية في ليبيا لتقييم تحديات تطبيق دعائم اتفاقية بازل II، وخلصت إلى عدم وجود عقبات جوهرية في الدعامين الأولى والثانية، بينما برزت تحديات حقيقية في تطبيق الدعامة الثالثة الخاصة بانضباط السوق والإفصاح والشفافية. وفي السياق الليبي أيضاً، فحص شلاوح وآخرون (2025) أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2012-2022)، وأثبتت الدراسة وجود تأثير سلبي معنوي لتذبذب سعر الصرف على ربحية وملاءة المصارف في ظل محدودية أدوات التحوط. من جانبه، درس أمهل (2024) إجراءات التحليل الائتماني في القطاع المصرفي الليبي، مؤكداً أن ضعف آليات الاستعلام والتقييم اللاحق للتسهيلات يرفع من احتمالية تعثر الديون وتراكم القروض غير المنتظمة. وبحث الفرجاني (2021) دور الدراسات الائتمانية في المصارف الليبية، مبيناً أن الالتزام بالمعايير الائتمانية الصارمة يقلص المخاطر بنسب ملموسة. وفي دراسة مشتركة، حلل الفرجاني والدرسي (2021) أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية (2007-2017)، ووجدوا علاقة عكسية قوية بين مؤشرات فجوة السيولة والأداء المالي. كما درس الشكري والجلالي (2021) دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان بالمصارف الليبية، مؤكداً أن تفعيل لجان المخاطر والرقابة المستقلة يُحسن من كفاءة المحافظة الائتمانية.

وفي البيئة العربية المجاورة، أجرى العكيلي (2022) دراسة على المصارف العراقية الخاصة لتحليل العلاقة بين مخاطر السوق والربحية والقيمة السوقية، مؤكداً الأثر البالغ لحساسية السوق على المراكز المالية. وبحث بيطار وقادري (2021) أثر مؤشرات السيولة على درجة الأمان المصرفي في الجزائر، وخلصا إلى أن معيار تغطية السيولة يمارس تأثيراً إيجابياً مباشراً على مؤشر Z-Score. ودرست الحكيم (2021) أثر المخاطر غير النظامية على درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية بكرستان العراق، مؤكدة الدور المحوري لمخاطر الائتمان والتشغيل. وفحص عبد الشرع والهروشي (2019) أثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2015)، وتوصلا إلى أن الالتزام بنسب كفاية رأس المال المرتفعة يُبعد المصارف عن مخاطر التعثر. وفي سوريا، قام عمران (2015) بقياس أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة بالاعتماد على مؤشر Z-Score، مؤكداً التأثير السلبي الحاد للآزمات الاقتصادية على الأمان المالي. كما بحث الأمين والبهلول والحارس (2014) محددات كفاية رأس المال وأثرها على الأمان المصرفي في المصارف السورية، وتوصلوا إلى أن كفاية رأس المال تشكل المتغير الأكثر وزناً في الحفاظ على الأمان.

3.2 الدراسات الأجنبية والدولية:

على المستوى الدولي، حظيت دراسة المخاطر المصرفية باهتمام قياسي متقدم؛ ففي أحدث دراسة، بحثت Dhahri (2026) أثر الامتثال الاحترازي ونسب المخاطر على ملاءة المصارف التجارية التونسية (2010-2023) باستخدام أسلوب العزوم المعممة (System GMM)، ووجدت أن المخاطر السوقية ومخاطر الفائدة تسهمان إيجابياً في الملاءة من خلال العوائد المرتفعة، بينما تؤثر مخاطر السيولة سلباً بشكل قاطع. وفي سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حلل Bani Yousef et al. (2023) أثر التعرض للمخاطر السوقية على الأداء المالي لـ 135 مصرفاً في 14 دولة خلال (2015-2019) باستخدام الانحدار الكمي (Quantile Regression)، وكشفوا أن البنوك ذات الأداء المرتفع تتصرف كمتخذي مخاطر لتحقيق هوامش ربح أعلى. وقدم Curti & Migueis (2023) للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دراسة رائدة أثبتت أن بيانات الخسائر التشغيلية التاريخية تمتلك قدرة تنبؤية عالية بالخسائر المستقبلية للمصارف، وتعمل كمتغير وكيل لجودة ثقافة المخاطر والرقابة الداخلية. وفي الصين، طور Wong et al. (2023) نموذجاً لاستراتيجيات إدارة المخاطر في الأنشطة التشغيلية للمصارف لتقليل احتمالات التعثر. واستكشف Vuong et al. (2023) العلاقة بين توليد السيولة والمخاطرة المصرفية في الأسواق الانتقالية عبر مجلة Heliyon. وفي دول رابطة أسيان (ASEAN)، كشف Nguyen & Dang (2022) أن جودة هيكل حوكمة المخاطر ووجود مسؤول مخاطر تنفيذي (CRO) مستقل يعزز من كفاءة إدارة مخاطر الإعسار والائتمان والتشغيل. وبحث Bakhouch et al. (2022) دور الخصائص الإسلامية في استقرار المصارف المزدوجة. ودرس Davis et al. (2022) آثار السياسات الاحترازية الكلية على ربحية المصارف العالمية في مجلة IRFA.

وفي دراسة بريطانية رائدة، حلل Oino (2021) محددات الملاءة المصرفية لأكثر 10 مصارف في المملكة المتحدة (2009-2018) بالاعتماد على نموذج GMM، وتوصل إلى وجود ترابط عضوي وثيق بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة؛ حيث يؤدي تراكم القروض المتعثرة إلى تقليص السيولة المتاحة مما يهدد الملاءة بشكل مباشر، في حين يمارس رأس المال التنظيمي (Tier 1) أثراً إيجابياً ثابتاً في صون الأمان المالي. واختبر Gehrig & Iannino (2021) مدى مساهمة مقررات بازل في تعزيز مرونة المصارف خلال فترات الأزمات المالية. وفي دراسة سابقة على مصارف منطقة MENA، فحص Djebali & Zaghdoudi (2020) التأثيرات العتبية لمخاطر السيولة والائتمان على الاستقرار المصرفي، مؤكداً أن تجاوز المخاطر لحدود معينة يحدث انهياراً غير خطي في درجة الأمان. كما أجرى Galletta & Mazzù (2019) تحليلاً لمحددات مخاطر السيولة ونماذج الأعمال المصرفية، ودرس Trad et al (2017) المخاطر والربحية في المصارف الإسلامية. وفي دراسة مركزية، أثبت Ghenimi et al (2017) التأثير السلبي المترافق لمخاطر الائتمان والسيولة على استقرار البنوك في مجلة Borsa Istanbul Review. وناقش Scannella (2016) النظريات والتنظيمات الحديثة لإدارة مخاطر السيولة في ظل بازل 3. وقدم Pakhchanyan (2016) مراجعة شاملة للأدبيات المنشورة حول إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات المالية. وحقق Muriithi et al (2016) في أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الكينية. بينما درس Li & Moosa (2015) أثر المؤشرات القانونية والحوكمة على المخاطر التشغيلية عبر دراسة دولية متعددة البلدان. وسلط Ghosh (2014) الضوء على الترابط بين المخاطر ورأس المال والأزمة المالية في مصارف دول مجلس التعاون الخليجي. وأكد Thakor (2014) في تحليله المنشور بـ Annual Review of Financial Economics أن تدعيم رأس المال يقلص احتمالات الأزمات المصرفية.

3.3 التعليق النقدي واستخلاص الفجوة البحثية:

من خلال الاستقراء التحليلي الشامل للدراسات السابقة العربية والأجنبية، تتضح جملة من الحقائق المعرفية والمنهجية:

1. الفجوة الجغرافية: اتجهت الغالبية الساحقة من الدراسات الحديثة نحو بيانات مستقرة نسبياً في الدول المتقدمة أو الأسواق الناشئة ذات الأطر الرقابية المنتظمة، بينما تعاني البيئة المصرفية الليبية من شح شديد في الدراسات الميدانية التكاملية المعاصرة التي ترصد واقع المخاطر بعد الصدمات النقدية المتتالية والانقسام المصرفي خلال الفترة (2014-2023).
2. الفجوة الموضوعية والنمذجية: ركزت معظم الدراسات السابقة إما على خطر منفرد (كالائتمان أو السيولة) أو دمجت بعدين فقط، دون أن تستوعب المنظومة التكاملية للمخاطر المصرفية التي تجمع خمسة أبعاد مترابطة (الائتمان، السيولة، التشغيل، السوق، وكفاية رأس المال) في إطار قياسي كمي موحد يبين الوزن النسبي لكل منها في تفسير الأمان المصرفي.
3. الفجوة الميدانية والمؤسسية: اعتمدت الدراسات إما على البيانات المحاسبية المنشورة (والتي تعاني من فجوات زمنية وانقطاع في الإفصاح في السياق الليبي) أو على عينات عشوائية ضيقة تفتقر للتمثيل المهني. وتتفرد الدراسة الحالية بسد هذه الفجوة المركبة؛ حيث تجمع أكبر ثلاثة مصارف تجارية في ليبيا (الجمهورية، الصحارى، والتجاري الوطني) تستحوذ على أكثر من (75%) من أصول وودائع القطاع، مع تطبيق أسلوب الحصر الميداني الشامل للكوادر التخصصية في خمس إدارات فنية ورقابية (N = 240\$)، وربطها بنموذج قياسي متكامل يختبر الصدق البنائي (PCA) وتشخيصات الانحدار الصارمة واختبار الفرضيات.
4. منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية:

4.1 منهج الدراسة والتصميم البحثي:

اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي التحليلي" (Descriptive-Analytical Method)، لكونه المنهج الأكثر ملاءمة لمعالجة الظواهر المالية والمصرفية الميدانية. ويتكامل في هذا المنهج شقان رئيسان: الشق الوصفي، الذي استهدف رصد وتوصيف الخصائص الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة، واستطلاع اتجاهات تقييمهم لأبعاد المخاطر المصرفية ومستوى الأمان المالي عبر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية؛ والشق التحليلي، الذي تجاوز الوصف الظاهري إلى التعمق في تحليل مصفوفة الارتباطات، واختبار الصدق البنائي العملي (PCA)، وتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتحقق من معنوية التأثير المباشر لأبعاد المخاطر الخمسة على مستوى الأمان واختبار الفرضيات.

4.2 مجتمع الدراسة والعينة

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة القيادات الإدارية والكوادر الوظيفية والفنية العاملة في الإدارات الرقابية والائتمانية والمالية المتخصصة بالإدارات العامة والفروع الرئيسة للمصارف التجارية الثلاثة الكبرى محل الدراسة (مصرف الجمهورية، مصرف الصحارى، والمصرف التجاري الوطني). وقد تم حصر مجتمع البحث في خمس إدارات فنية رئيسة في كل مصرف، وهي: (إدارة المخاطر، إدارة الائتمان والتمويل، إدارة الخزينة، إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي، إدارة

أثر مخاطر النشاط المصرفي على مستوى الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على كبرى المصارف التجارية الليبية

الامتثال)، لكون منتسبي هذه الإدارات هم الفئة الأكثر التصاقاً بالقرارات الائتمانية والسياسات الاحترازية وتقييم المخاطر اليومية.

ونظراً للدقة التخصصية لموضوع البحث، طبقت الباحثة أسلوب "الحصر الميداني الشامل" (Comprehensive Census Method) للكوارر المستهدفة في الإدارات الخمس بالمصارف الثلاثة، حيث وُزعت (260) استمارة استبيان، واستُردت منها (248) استمارة، وبعد الفحص والتدقيق الإحصائي استُبعدت (8) استمارات لعدم اكتمال البيانات، ليستقر حجم العينة النهائي الصالح للتحليل الإحصائي عند (240) استمارة مكتملة وموثوقة، بواقع (80) استمارة لكل مصرف (بمتوسط 16 موظفاً في كل إدارة من الإدارات الخمس). ويُعد هذا الحجم نموذجياً ومحققاً لشروط الكفاية الإحصائية لنماذج الانحدار المتعدد والتحليل العاملي وفق معايير Hair et al (2010).

ويوضح الجدول (1) التوزيع الديموغرافي والمهني المفصل لعينة الدراسة الميدانية البالغة (240) موظفاً ومسؤولاً مصرفياً:

النسبة المئوية (%)	التكرار (العدد)	الفئات	المتغير الديموغرافي / المهني
33.33%	80	مصرف الجمهورية	<u>المصرف التجاري محل الدراسة</u>
33.33%	80	مصرف الصحارى	
33.33%	80	مصرف التجاري الوطني	
11.67%	28	دبلوم عالي	<u>المؤهل العلمي</u>
59.17%	142	بكالوريوس	
24.17%	58	ماجستير	
5.00%	12	دكتوراه	
10.00%	24	أقل من 5 سنوات	<u>سنوات الخبرة في العمل المصرفي</u>
28.33%	68	من 5 إلى 10 سنوات	
35.83%	86	من 11 إلى 15 سنة	
25.84%	62	أكثر من 15 سنة	
10.83%	26	مدير إدارة / فرع	<u>الموقع / المسمى الوظيفي</u>
15.83%	38	مساعد مدير	
30.83%	74	رئيس قسم / وحدة	
42.51%	102	أخصائي / موظف تخصصي	
20.00%	48	إدارة المخاطر	<u>الإدارة التخصصية التابع لها الموظف</u>
20.00%	48	إدارة الائتمان والتمويل	
20.00%	48	إدارة الخزينة	
20.00%	48	إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي	
20.00%	48	إدارة الامتثال	
100.0%	240		<u>الإجمالي الكلي</u>

تُظهر مؤشرات الجدول (1) تمتع عينة الدراسة بمستوى عالٍ جداً من الكفاءة العلمية والخبرة المهنية والتنوع الإداري؛ حيث إن أكثر من (88%) من المستجيبين يحملون مؤهلات جامعية وعليا (بكالوريوس وماجستير ودكتوراه)، كما أن نحو (90%) منهم يمتلكون خبرة مصرفية تزيد عن 5 سنوات، ونحو (62%) تتجاوز خبرتهم 11 عاماً من الممارسة المصرفية المباشرة في خضم الأزمات والتحديات التي شهدتها القطاع الليبي. فضلاً عن ذلك، فإن ما يزيد عن (57%) من العينة يشغلون مواقع قيادية وإشرافية (مدراء ومساعدو مدراء ورؤساء أقسام). وتتوزع العينة بالتساوي التام (20% لكل

إدارة، و33.3% لكل مصرف)، وهو ما يمنح البيانات الميدانية وزناً وموثوقية بالغة وملاءمة استثنائية للإجابة عن أسئلة الدراسة المعقدة حول المخاطر والأمان المصرفي.

4.3 إدارة القياس

صُممت استمارة استبيان تخصصية مغلقة بالاعتماد على الأدبيات ومقررات بازل ومؤشرات CAMELS، وتألفت في صورتها المعتمدة من (27) عبارة موزعة على ستة محاور:

- المحور الأول: مخاطر الائتمان (6 عبارات): ويقاس نسبة الديون المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، سياسات التركيز، وإجراءات التحليل والمتابعة.
- المحور الثاني: مخاطر السيولة (5 عبارات): ويقاس نسبة القروض للودائع، كفاية الأصول السائلة، الامتثال لمعيار LCR، وضغوط سحوبات المودعين.
- المحور الثالث: المخاطر التشغيلية (5 عبارات): ويقاس كفاءة التكاليف، جاهزية الأنظمة وأمن المعلومات، الحوكمة والرقابة، وانقطاعات الأعمال.
- المحور الرابع: المخاطر السوقية (5 عبارات): ويقاس أثر تقلبات أسعار الصرف، استقرار هامش العائد، توفر أدوات التحوط، وتغيرات السياسة النقدية.
- المحور الخامس: مخاطر كفاية رأس المال (3 عبارات): ويقاس متانة القاعدة الرأسمالية CAR، والقدرة الذاتية على امتصاص الصدمات، والامتثال لبازل.
- المحور السادس: مستوى الأمان المصرفي (3 عبارات): ويقاس مؤشرات Z-Score إدارياً، والاستقرار العام للمركز المالي، والبعد عن مخاطر الإفلاس.

واعتمد مقياس ليكرت الخماسي (5-Point Likert Scale): (غير موافق بشدة = 1، غير موافق = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5). وحُسب طول الفئة وفق المعادلة: $5 - (1 - 5) = 0.80$ ، لتصنيف مستويات المتوسطات الحسابية إلى: منخفض جداً (1.00-1.80)، منخفض (1.81-2.60)، متوسط (2.61-3.40)، مرتفع (3.41-4.20)، ومرتفع جداً (4.21-5.00).

4.4 طبيعة بيانات الاستبيان والتأكد من خلوها من التحيز

ينبغي الإشارة المنهجية إلى أن الدراسة الحالية تعتمد على "القياس الإدراكي والتقييمي" (Perceptual Measure) لدرجة الأمان المصرفي ومخاطر النشاط؛ حيث يُعد استطلاع آراء الكوادر الرقابية والتنفيذية المتخصصة مدخلاً علمياً معتبراً في بيانات الأسواق غير المستقرة، خاصة في ظل تأخر نشر القوائم المالية المدققة وتعدد أسعار الصرف في ليبيا، مما يجعل التقييم الميداني المباشر للخبراء أكثر تعبيراً عن واقع الصدمات والمخاطر المعاشة.

ولضمان خلو البيانات الميدانية من مشكلة انحياز الطريقة الشائعة (Common Method Bias - CMB) الناجمة عن جمع المتغيرات من مصدر واحد، تم تطبيق أسلوبين: إجرائياً، من خلال ضمان السرية التامة لهوية المبحوثين وفصل محاور المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع؛ وإحصائياً، بتطبيق اختبار العامل الأحادي لهارمان (Harman's Single-Factor Test) عبر تحليل المكونات الرئيسية بدون تدوير، حيث أظهرت النتائج أن العامل الأول المستخرج فسر ما نسبته (34.82%) من إجمالي التباين، وهي نسبة تقل كثيراً عن العتبة الحرجة المقررة عالمياً (50%)، مما يؤكد تماماً خلو بيانات الدراسة من تهديد انحياز الطريقة الشائعة وصلاحياتها للاستدلال القياسي (Podsakoff et al., 2003).

4.5 صدق وثبات أداة الدراسة

تحققت الباحثة من الصدق الظاهري بعرض الاستبيان على نخبة من الخبراء الأكاديميين وتعديله وفق مقترحاتهم. وأثبتت نتائج الاتساق الداخلي والصدق البنائي ملاءمة البيانات للتحليل العامل بمؤشرات (KMO) مرتفعة تراوحت بين (0.801 و0.870) ومعنوية تامة لاختبار بارنليت ($p < 0.001$)، وثبات ممتاز بمعاملات ألفا كرونباخ تراوحت بين (0.635 و0.799) لكافة المحاور بما يفي بالمعايير المقبولة (Nunnally, 1978).

وصيغت العلاقة القياسية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو الآتي:

$$\text{Safety} = \alpha + \beta_1 \cdot \text{CR} + \beta_2 \cdot \text{LR} + \beta_3 \cdot \text{OR} + \beta_4 \cdot \text{MR} + \beta_5 \cdot \text{CAR} + \varepsilon$$

أثر مخاطر النشاط المصرفي على مستوى الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على كبرى المصارف التجارية الليبية

حيث تمثل الرموز: Safety = مستوى الأمان المصرفي (المتغير التابع)؛ α = الحد الثابت؛
 CR = مخاطر الائتمان؛ LR = مخاطر السيولة؛ OR = المخاطر التشغيلية؛ MR = المخاطر السوقية؛ CAR =
 مخاطر كفاية رأس المال؛ β_1 إلى β_5 = معاملات الانحدار الجزئي؛ ε = حد الخطأ العشوائي
5. النتائج والتحليل الإحصائي:

5.1 الإحصاء الوصفي العام لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ومستويات الإدراك والرتب لأبعاد مخاطر النشاط المصرفي ومستوى الأمان المصرفي وفق إجابات عينة الدراسة البالغة (240) مستجيباً:

الرتبة	مستوى التقييم	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير / المحور
الأولى	مرتفع	82.40%	0.68	4.12	المخاطر السوقية (MR)
الثانية	مرتفع	78.80%	0.71	3.94	مخاطر كفاية رأس المال (CAR)
الثالثة	مرتفع	77.20%	0.74	3.86	مخاطر السيولة (LR)
الرابعة	مرتفع	75.60%	0.76	3.78	مخاطر الائتمان (CR)
الخامسة	مرتفع	73.00%	0.79	3.65	المخاطر التشغيلية (OR)
-	مرتفع	77.40%	0.58	3.87	إجمالي مخاطر النشاط المصرفي (المستقل)
-	متوسط	59.60%	0.82	2.98	مستوى الأمان المصرفي (المتغير التابع)

يُظهر الجدول (2) أن مستوى تقييم إجمالي مخاطر النشاط المصرفي في المصارف التجارية الليبية جاء بمستوى "مرتفع" بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.87) وانحراف معياري (0.58) ووزن نسبي (77.40%). وقد تصدرت "المخاطر السوقية" المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (4.12) ووزن نسبي (82.40%)، مما يبرز وطأة الصدمات النقدية وتقلبات أسعار الصرف على المصارف. وجاءت "مخاطر كفاية رأس المال" في المرتبة الثانية بمتوسط (3.94) ووزن نسبي (78.80%)، تليها "مخاطر السيولة" بمتوسط (3.86) ونسبة (77.20%)، ثم "مخاطر الائتمان" بمتوسط (3.78) ونسبة (75.60%)، وأخيراً "المخاطر التشغيلية" بمتوسط (3.65) ونسبة (73.00%). وفي المقابل، سجل "مستوى الأمان المصرفي" متوسطاً حسابياً عاماً بلغ (2.98) من أصل (5) وانحراف معياري (0.82) ووزن نسبي (59.60%)، مما يشير إلى أن درجة الأمان المالي تقع في المستوى "المتوسط" (درجة موافقة محايدة/حذرة)، ويعكس هشاشة هوامش الأمان المالي لدى المصارف في ظل هذه الضغوط المتعددة.

أثر مخاطر النشاط المصرفي على مستوى الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على كبرى المصارف التجارية الليبية

5.2 مصفوفة الارتباط البسيط (Pearson Correlation Matrix):

للتحقق من طبيعة واتجاه العلاقات الثنائية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، تم حساب مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، كما هو مبين في الجدول (3):

(6) كفاية رأس المال	(5) السوق	(4) التشغيل	(3) السيولة	(2) الائتمان	(1) الأمان	المتغيرات
					1.000	(1) مستوى الأمان المصرفي
				1.000	-0.542**	(2) مخاطر الائتمان (CR)
			1.000	0.485**	-0.518**	(3) مخاطر السيولة (LR)
		1.000	0.436**	0.412**	-0.465**	(4) المخاطر التشغيلية (OR)
	1.000	0.398**	0.502**	0.458**	-0.564**	(5) المخاطر السوقية (MR)
1.000	0.515**	0.425**	0.495**	0.472**	-0.582**	(6) مخاطر كفاية رأس المال (CAR)

ملاحظة: ** تعني أن معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 (Two-tailed).

تؤكد نتائج مصفوفة الارتباط في الجدول (3) وجود علاقات ارتباط عكسية (سلبية) قوية ودالة إحصائياً عند مستوى ($p < 0.01$) بين كافة أبعاد مخاطر النشاط المصرفي ومستوى الأمان المصرفي. وجاءت أعلى علاقة ارتباط سالبة مع مخاطر كفاية رأس المال ($r = -0.582$)، تلتها المخاطر السوقية ($r = -0.564$)، ثم مخاطر الائتمان ($r = -0.542$)، ومخاطر السيولة ($r = -0.518$)، والمخاطر التشغيلية ($r = -0.465$). كما تُظهر النتائج وجود ارتباطات موجبة معتدلة بين المتغيرات المستقلة تتراوح بين (0.398 و 0.515)، وهي ارتباطات تقل عن (0.70)، مما يمهد لتأكيد خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي العالي.

5.3 نتائج تحليل المكونات الرئيسية (Principal Component Analysis - PCA):

طبق تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لتحديد البنية العاملية والقدرة التفسيرية للمتغيرات. ويوضح الجدول (4) النتائج المستخلصة:

معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	نسبة التباين المفسر (%)	مؤشر كفاية العينة (KMO)	عدد العوامل المستخرجة	محور الدراسة / المتغير
0.729	88.688%	0.870	عاملان	المخاطر السوقية (MR)
0.760	78.334%	0.852	عاملان	مخاطر كفاية رأس المال (CAR)
0.783	77.295%	0.825	عاملان	مخاطر السيولة (LR)
0.799	69.483%	0.838	عاملان	المخاطر التشغيلية (OR)
0.635	69.370%	0.801	عاملان	مخاطر الائتمان (CR)
0.710	65.706%	0.840	عامل واحد	مستوى الأمان المصرفي (Safety)

تُثبت النتائج في الجدول (4) تمتع أداة القياس بدرجة فائقة من الصدق البنائي والاتساق الداخلي؛ حيث تجاوزت نسب التباين المفسر لجميع المحاور عتبة (65%). وبرز محور المخاطر السوقية بأعلى قدرة تفسيرية للتباين بلغت (88.688%)، يليه محور مخاطر كفاية رأس المال بنسبة (78.334%)، ثم مخاطر السيولة بنسبة (77.295%)، والمخاطر التشغيلية (69.483%)، ومخاطر الائتمان (69.370%)، في حين بلغت نسبة التباين المفسر لمحور الأمان المصرفي (65.706%) من خلال عامل وحيد يعكس تجانس عباراته وصدقه التكويني.

أثر مخاطر النشاط المصرفي على مستوى الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على كبرى المصارف التجارية الليبية

5.4 الفحوصات التشخيصية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد (Diagnostic Tests):

قبل تقدير معاملات النموذج واختبار الفرضيات، أُجريت الاختبارات القبلية للتأكد من استيفاء افتراضات الانحدار الخطي الكلاسيكي، وخاصة اختبار معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) واختبار دوربين-واتسون (DW)، كما يوضح الجدول (5):

القرار الإحصائي	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح به (Tolerance)	المتغير المستقل
خالٍ من التعدد الخطي (سليم)	1.718	0.582	مخاطر الائتمان (CR)
خالٍ من التعدد الخطي (سليم)	1.946	0.514	مخاطر السيولة (LR)
خالٍ من التعدد الخطي (سليم)	1.610	0.621	المخاطر التشغيلية (OR)
خالٍ من التعدد الخطي (سليم)	1.828	0.547	المخاطر السوقية (MR)
خالٍ من التعدد الخطي (سليم)	1.695	0.590	مخاطر كفاية رأس المال (CAR)

تؤكد نتائج الجدول (5) خلو النموذج تماماً من مشكلة التعدد الخطي المتعدد (Multi-Collinearity)؛ إذ جاءت جميع قيم VIF منخفضة للغاية وتتراوح بين (1.610 و 1.946) وهي أقل بكثير من الحد الحرج المعتمد ($VIF < 5$)، كما تجاوزت قيم Tolerance العتبة الدنيا (0.05) وفق قواعد Hair et al (2010). وبالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة اختبار دوربين-واتسون ($Durbin-Watson = 2.197$)، وهي قيمة قريبة جداً من المستوى الأمثل (2.00)، مما يثبت استقلالية الأخطاء العشوائية التامة وعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي (Chatterjee & Simonoff, 2013).

5.5 نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد واختبار الفرضيات:

يوضح الجدولان (6) و (7) نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية للدراسة:

إحصائية Durbin-Watson	مستوى الدلالة (Sig F)	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)
2.197	0.000*	40.982	0.635	0.643	0.802

قرار الفرضية	مستوى الدلالة (Sig)	قيمة t المحسوبة	بيتا (Beta)	الخطأ المعياري	المعامل (B)	المتغير المستقل
دال إحصائياً	0.000*	6.977	-	0.264	1.842	الحد الثابت (Constant)
رفض H_0 وقبول H_1 البديل	0.000*	-4.731	-0.284	0.052	-0.246	مخاطر الائتمان (CR)
رفض H_0 وقبول H_1 البديل	0.000*	-3.854	-0.212	0.048	-0.185	مخاطر السيولة (LR)
رفض H_0 وقبول H_1 البديل	0.000*	-3.600	-0.190	0.045	-0.162	المخاطر التشغيلية (OR)
رفض H_0 وقبول H_1 البديل	0.000*	-4.304	-0.235	0.046	-0.198	المخاطر السوقية (MR)
رفض H_0 وقبول H_1 البديل	0.000*	-4.388	-0.251	0.049	-0.215	مخاطر كفاية رأس المال (CAR)

ملاحظة: * تعني دال إحصائياً عند مستوى دلالة $p < 0.001$.

تُقدم نتائج الجدولين (6) و(7) أدلة إحصائية قاطعة حول صلاحية النموذج واختبار الفرضيات:

1. جودة التوفيق الكلية للنموذج (Goodness of Fit): بلغ معامل الارتباط المتعدد ($R = 0.802$) مما يعكس ارتباطاً قوياً جداً وتفاعلياً بين حزمة المخاطر المصرفية ومستوى الأمان. وبلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.643$)، وهو ما يبرهن على أن أبعاد مخاطر النشاط المصرفي الخمسة مجتمعة تفسر ما نسبته (64.3%) من التغيرات الحاصلة في مستوى الأمان المصرفي بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، في حين ترجع النسبة المتبقية (35.7%) إلى عوامل اقتصادية وسياسات أخرى خارج حدود النموذج. وتؤكد قيمة اختبار فيشر ($F = 40.982$) بمستوى دلالة فائق ($Sig = 0.000$) المعنوية الإجمالية العالية لنموذج الانحدار وصلاحيته المطلقة لتفسير العلاقات المدروسة.
2. اختبار الفرضيات الفرعية الخمس:

- اختبار الفرضية الأولى (مخاطر الائتمان): بلغ معامل بيتا المقدر ($Beta = -0.284$) بقيمة $t = -4.731$) ومستوى دلالة ($Sig = 0.000 < 0.05$). وعليه يُرفض فرض العدم (H_{01}) ويُقبل الفرض البديل (H_{11}) الذي يؤكد وجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على الأمان المصرفي.
- اختبار الفرضية الثانية (مخاطر السيولة): بلغ معامل بيتا المقدر ($Beta = -0.212$) بقيمة $t = -3.854$) ومستوى دلالة ($Sig = 0.000 < 0.05$). وبناءً عليه يُرفض فرض العدم (H_{02}) ويُقبل الفرض البديل (H_{12}) بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأمان المصرفي.
- اختبار الفرضية الثالثة (المخاطر التشغيلية): بلغ معامل بيتا المقدر ($Beta = -0.190$) بقيمة $t = -3.600$) ومستوى دلالة ($Sig = 0.000 < 0.05$). وبناءً عليه يُرفض فرض العدم (H_{03}) ويُقبل الفرض البديل (H_{13}) بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على الأمان المصرفي.
- اختبار الفرضية الرابعة (المخاطر السوقية): بلغ معامل بيتا المقدر ($Beta = -0.235$) بقيمة $t = -4.304$) ومستوى دلالة ($Sig = 0.000 < 0.05$). وبناءً عليه يُرفض فرض العدم (H_{04}) ويُقبل الفرض البديل (H_{14}) بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية للمخاطر السوقية على الأمان المصرفي.
- اختبار الفرضية الخامسة (مخاطر كفاية رأس المال): بلغ معامل بيتا المقدر ($Beta = -0.251$) بقيمة $t = -4.388$) ومستوى دلالة ($Sig = 0.000 < 0.05$). وبناءً عليه يُرفض فرض العدم (H_{05}) ويُقبل الفرض البديل (H_{15}) بوجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية لمخاطر كفاية رأس المال على الأمان المصرفي.

6. مناقشة النتائج:

6.1 مناقشة نتائج الفرضيات:

تُقدم نتائج الدراسة الميدانية تحليلاً تشخيصياً بالغ العمق لواقع التشابك بين المخاطر والأمان المصرفي في ليبيا؛ حيث أثبتت النتائج أن كل بعد من أبعاد المخاطر الخمسة يمارس أثراً سلبياً معنوياً ومباشراً على درجة الأمان المالي، ولكن بأوزان وتدايعات متفاوتة تعكس بدقة طبيعة البيئة الاقتصادية والنقدية التي تعمل فيها المصارف التجارية الليبية:

- تصدر مخاطر الائتمان للأثر النسبي المباشر ($Beta = -0.284$): على الرغم من أن المخاطر السوقية تصدرت التباين الكامن في تحليل PCA، إلا أن مخاطر الائتمان حلت في المرتبة الأولى كأقوى عامل سلبي يضغط على الأمان المصرفي في نموذج الانحدار. وتُفسر هذه النتيجة مالياً بأن القروض المتعثرة (NPLs) تمثل "التهديد الفوري والمباشر" لجودة الأصول؛ فعندما يتخلف المقرض عن السداد في ظل بيئة ركود أو تعثر أمني، يتوقف تدفق العوائد الدورية، ويضطر المصرف إلى اقتطاع مخصصات ائتمانية فورية من أرباحه وحقوق ملكيته، مما يُقلص المسافة الفاصلة عن الإعسار ويخفض مؤشر Z-Score بشكل دراماتيكي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أمهلل (2024) والفرجاني (2021) ودراسة Berger & DeYoung (1997) ودراسة Ghenimi et al. (2017) التي أكدت أن مخاطر الائتمان هي المسبب الأول لفقدان الأمان المصرفي.
- الأثر الحاسم لمخاطر كفاية رأس المال ($Beta = -0.251$): حلت كفاية رأس المال ثانياً كأكبر مهدد للأمان عند تراجعها، وثانياً في التباين المفسر (78.334%). وتؤكد هذه النتيجة أن الكوادر المصرفية تدرك أن رأس المال يمثل "خط الدفاع الأخير" (Ultimate Buffer)؛ ففي غياب قاعدة رأسمالية صلبة تفوق المتطلبات الدنيا، يصبح المصرف مكشوقاً وعاجزاً عن استيعاب الصدمات غير المتوقعة. وتدعم هذه النتيجة أطروحة Thakor (2014) ودراسة Oino (2021) والأمين وآخرين (2014) التي برهنت على أن متانة الشريحة الأولى من رأس المال هي الضامن الفعلي للملاءة طويلة الأجل.
- الأثر المزدوج للمخاطر السوقية ($Beta = -0.235$): شكلت المخاطر السوقية أعلى نسبة تباين في تحليل المكونات الرئيسية (88.688%)، وأثراً سلبياً معنوياً ملحوظاً في الانحدار. ويعود ذلك إلى أن التغيرات المتلاحقة في أسعار صرف الدينار الليبي وقرارات فرض الرسوم وتعديل السعر الرسمي خلال السنوات الأخيرة

قد وأدت صدمات حادة في تقييم أصول المصارف وتغطية التزامات الاعتمادات المستندية، في ظل شلل أو غياب تام لأدوات التحوط المالي والمشتقات في السوق المصرفي الليبي. وتتطابق هذه النتيجة مع دراسة شلاوح وآخرين (2025) وباني يوسف وآخرين (Bani Yousef et al., 2023).

- مخاطر السيولة وضغوط السحب ($\beta = -0.212$): تؤكد النتيجة أن أزمة السيولة النقدية التي عاشها القطاع الليبي ليست مجرد مشكلة مؤقتة، بل هي تهديد هيكلي يقوض الأمان المصرفي؛ فارتفاع نسبة القروض للودائع مع تذبذب تدفقات الودائع يعرض المصرف لمخاطر العجز عن تلبية التزاماته اليومية، متطابقاً مع دراسة الفرجاني والدرسي (2021) ودراسة Djebali & Zaghdoudi (2020) ودراسة Dhahri (2026).
- المخاطر التشغيلية والقصور المؤسسي ($\beta = -0.190$): عكست النتيجة حساسية الأمان المصرفي لانقطاعات الكهرباء وتوقف المنظومات الآلية، وضعف نظم الرقابة والحوكمة ومخاطر الاحتيال، مؤكدة ما ذهب إليه Curti & Migueis (2023) و Li & Moosa (2015) و Wong et al (2023).

6.2 تفسير المفارقة الإحصائية بين نتائج PCA ومعاملات بيتا (Statistical & Economic Paradox):

تكشف المقارنة الدقيقة بين نتائج تحليل المكونات الرئيسية (PCA) ونموذج الانحدار عن مفارقة منهجية ذات مغزى اقتصادي رفيع: فبينما تصدرت المخاطر السوقية (88.7%) وكفاية رأس المال (78.3%) نسب التباين المفسر في PCA، تصدرت مخاطر الائتمان ومعامل التأثير الجزئي المباشر ($\beta = -0.284$) في نموذج الانحدار. وتفسر هذه المفارقة بأن تحليل المكونات الرئيسية يرصد "صدمة البيئة الكلية المشتركة"؛ حيث عانى القطاع المصرفي الليبي ككل من صدمات أسعار الصرف والقيود النقدية والضغوط الرأسمالية بوصفها عوامل نظامية عامة انعكست في استجابات المبحوثين. أما نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فيقيس "الأثر التدميري المباشر على الأمان المالي الفردي للمصرف"، وهو ما ينطبق على مخاطر الائتمان التي تُعد القاتل الفعلي للملاءة المصرفية من خلال تآكل الأصول وتراكم الخسائر الحقيقية. ويثبت هذا التكامل التحليلي نضج النموذج وقدرته على الفصل بين الصدمات البيئية العامة والآثار التشغيلية الخاصة.

6.3 التداعيات التطبيقية والسياسات (Practical & Policy Implications):

تفرض هذه النتائج استحقاقات على السلطات النقدية وإدارات المصارف في ليبيا:

1. على مستوى مصرف ليبيا المركزي: تبرز الحاجة الملحة إلى توحيد الأطر الرقابية الاحترازية، وتفعيل الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل المتعلقة بانضباط السوق والإفصاح، وإلزام المصارف برفع نسب كفاية رأس المال التنظيمي وتطبيق معايير بازل 3 للسيولة (NSFR و LCR).
2. على مستوى إدارات المصارف التجارية: تستوجب النتائج الانتقال الفوري من إدارة المخاطر التقليدية المجزأة إلى تبني منهجية "الإدارة الشاملة للمخاطر المؤسسية" (Enterprise Risk Management - ERM) التي تربط بين مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية والسوقية في إطار موحد لتقييم كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP).

6.4 الخصوصية التطبيقية للمصارف الثلاثة محل الدراسة:

تُلقي البيانات الميدانية الضوء على الفروق الهيكلية بين المصارف الثلاثة الكبرى في استجابتها لمنظومة المخاطر والأمان:

1. واقع مصرف الجمهورية: يُظهر التحليل أن مصرف الجمهورية، وبحكم حجمه الهائل وشبكة فروعه الممتدة، يتحمل العبء الأكبر من المخاطر التشغيلية المرتبطة بأمن المنظومات والسيولة النقدية. ويستلزم الحفاظ على أمان المصرف الاستثمار المكثف في الأتمتة الحديثة والربط الشبكي الفضائي للفروع النائية، وتوسيع قاعدة رأس المال بما يتناسب مع حجم أصوله الهائلة التي تتجاوز نصف أصول القطاع العام.
2. واقع مصرف الصحارى: تنصدر مخاطر الائتمان ومخاطر التحول للصيرفة الإسلامية أولويات الأمان في مصرف الصحارى؛ إذ إن تراكم التسهيلات غير المنتظمة السابقة، وتحديات هيكلية المنتجات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة في ظل بيئة اقتصادية متقلبة، يتطلب بناء مخصصات حذرة وتطوير صيغ المشاركة والمراجعة المدعومة بضمانات حقيقية.
3. واقع المصرف التجاري الوطني: تُظهر استجابات الكوادر في المصرف التجاري الوطني حساسية فائقة للمخاطر السوقية وصدمة أسعار الصرف، نظراً لدوره التمويلي المحوري للمؤسسات التنموية والتجارية بالمنطقة الشرقية. ويبرز الاحتفاظ بمصدات سيولة كافية وتحديث البنية التشغيلية كأهم متطلبات تعزيز الأمان المالي للمصرف.
4. متطلبات التحول المصرفي والحوكمة الشرعية: في ظل توجه عدد من المصارف التجارية الليبية (وفي مقدمتها مصرف الصحارى) نحو تطبيق صيغ الصيرفة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تبرز الحاجة إلى بناء إطار حوكمة شرعية ورقابية صارم لمنع تداخل المخاطر التشغيلية مع مخاطر عدم الامتثال الشرعي (Sharia Non-compliance Risk). ويتطلب ذلك تدريب الكوادر المصرفية وتحديث العقود والنماذج التمويلية لتقادي النزاعات القضائية، وتوفير بيئة

تشريعية متطورة تضمن سلامة المعاملات وصون حقوق المودعين وحماية الأمان المالي الكلي للمصرف (Bakhouche et al., 2022; Trad et al., 2017).

7. الخاتمة والتوصيات ومحددات البحث:

7.1 الخاتمة والاستنتاجات:

قدمت هذه الدراسة تحليلاً كمياً ميدانياً متكاملاً لأثر مخاطر النشاط المصرفي على مستوى الأمان المصرفي في كبرى المصارف التجارية الليبية (مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، والمصرف التجاري الوطني) التي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع القطاع المصرفي. وأثبتت النتائج أن منظومة المخاطر الخمسة تفسر مجتمعة ما نسبته (64.3%) من التباين في الأمان المصرفي ($R^2 = 0.643$, $F = 40.982$, $p < 0.001$)، مع وجود أثر سلبي معنوي قاطع لكل من مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال، والمخاطر السوقية، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وتؤكد الدراسة أن الأمان المصرفي ليس مفهوماً سكونياً، بل هو نتاج توازن دقيق بين جودة إدارة الأصول والسيولة وكفاءة الضوابط التشغيلية ومرونة التحوط من صدمات السوق ومتانة خط الدفاع الرأسمالي.

7.2 التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بحزمة من الإجراءات والسياسات التطبيقية:

1. تعزيز كفاية رأس المال وبناء المصدات الوقائية: إلزام المصارف التجارية برفع معدل كفاية رأس المال (CAR) ليتجاوز (12% - 14%) وتكوين مصدات رأس مالية إضافية واقية ضد التقلبات الدورية (Countercyclical Buffers) لامتصاص صدمات الاقتصاد الريعي.
2. تطوير نظم التحليل الائتماني ومعالجة الديون المتعثرة: تفعيل منظومة الاستعلام الائتماني الوطني بمصرف ليبيا المركزي، ووضع معايير صارمة للجدارة الائتمانية والحد من التركيز القطاعي، وتأسيس وحدات متخصصة لمعالجة وتسوية الديون غير المنتظمة، وبناء مخصصات خسائر ائتمانية استباقية.
3. الامتثال لمعايير بازل 3 لإدارة السيولة: تطبيق معيار تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR)، وتنشيط سوق ما بين المصارف (Interbank Market) واستخدام أدوات مالية متوافقة مع الصيرفة الإسلامية لتوظيف فائض السيولة وتلبية متطلبات السحب المفاجئة.
4. تأسيس آليات التحوط من المخاطر السوقية: تمكين المصارف من استخدام أدوات التحوط المالي المشروعة لإدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتحسين التنسيق بين السياسة النقدية للمصرف المركزي وإدارات الخزينة بالمصارف لتفادي الصدمات النقدية المفاجئة.
5. ترقية البنية التحتية التكنولوجية وحوكمة المخاطر: الاستثمار المكثف في تحديث المنظومات المصرفية المركزية (Core Banking) وتأمين مصادر طاقة بديلة للفروع لضمان استمرارية الأعمال، وتفعيل استقلالية لجان المخاطر والتدقيق الداخلي وإدارات الامتثال.

7.3 محددات البحث آفاق الدراسات المستقبلية:

على الرغم من الإسهامات المنهجية والميدانية للورقة، إلا أنها تخضع لبعض المحددات العلمية: أولاً، اعتمدت الدراسة على بيانات مقطعية (Cross-sectional Data) مستندة إلى إدراك الكوادر المتخصصة عبر الاستبيان خلال عام 2024م. ثانياً، اقتصر الميدان التطبيقي على أكبر ثلاثة مصارف تجارية عامة دون شمول المصارف الخاصة الصغيرة أو المصارف المتخصصة. وبناءً على ذلك، تقترح الدراسة جملة من الآفاق البحثية المستقبلية: (1) إجراء دراسات قياسية مقارنة بالاعتماد على البيانات المحاسبية المنشورة (Panel Data) ومؤشر Z-Score الفعلي لسلسلة زمنية طويلة؛ (2) فحص الأثر المعدل لجودة الحوكمة المؤسسية أو الصيرفة الإسلامية على العلاقة بين المخاطر والأمان؛ (3) مقارنة استجابة المصارف العامة بالمصارف الخاصة في مواجهة الصدمات النقدية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أمهل، عبد الله محمد (2024). تقييم إجراءات التحليل الائتماني بالقطاع المصرفي الليبي ومدى فاعليتها في الحد من المخاطر الائتمانية. مجلة الدراسات الاقتصادية، 7(1)، 254-286.
- الأمين، ماهر، والبهلول، محمد، والحارس، عبد الرحمن (2014). محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية للفترة (2009-2016). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 36(1)، 1-25.
- بيطار، زهرة، وقادري، علاء الدين (2021). مؤشرات السيولة المصرفية وأثرها على درجة الأمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة (2014-2018). مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، 4(2)، 85-104.
- الحكيم، نرسين طاهر محمد سعدي (2021). أثر المخاطر غير النظامية في درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 10(2)، 362-341.
- الدراجي، أحمد حسن، وحميدي، يوسف ممدوح (2015). أثر إدارة المخاطر المصرفية على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 5، 245-278.
- الشكري، علي سالم، والجلالي، سالم علي (2021). دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية. المجلة العلمية لجامعة بنغازي، 34(2)، 110-128.
- شلاوح، فرج محمد، وأبوكيل، محمد علي، والبكوش، عمر علي، وأبو حجر، عبد المالك (2025). أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)، 3(2)، 127-143.
- صندوق النقد العربي (2022). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- عبد الشرع، عقيل شاكر، والهرموشي، باسم محمد عودة (2019). أثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي: دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2015). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 11(1)، جامعة بابل، العراق.
- العكيلي، صباح حسن (2022). العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 20(73)، 55-78.
- عمر، أبوبكر ناصر (2019). إصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا: التحديات والآفاق. مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، 2(1)، 89-115.
- عمران، مجد (2015). أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا: دراسة تطبيقية باستخدام مؤشر Z-score. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 31(1)، 163-198.
- الفرجاني، إبراهيم مسعود (2021). دور الدراسات الائتمانية الكافية في الحد من مخاطر الائتمان: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. المجلة العلمية لجامعة بنغازي، 34(1)، 45-62.
- الفرجاني، إبراهيم مسعود، والدرسي، عبد الله جاد المولى (2021). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية. مجلة الجامعي، 33، 185-204.
- المصرف التجاري الوطني (2024). التقرير السنوي والقوائم المالية للمصرف التجاري الوطني لعام 2023. المصرف التجاري الوطني، الإدارة العامة، البيضاء.
- مصرف الجمهورية (2021). التقرير السنوي والبيانات المالية المجمعة. مصرف الجمهورية، الإدارة العامة، طرابلس.
- مصرف ليبيا المركزي (2021). التقرير السنوي للرقابة المصرفية. إدارة الرقابة على المصارف والنقد، طرابلس.
- مصرف ليبيا المركزي (2023). تقرير الاستقرار المالي والمؤشرات المصرفية: الربع الأول 2023. إدارة الرقابة على المصارف والنقد، طرابلس.
- المنفي، فرج محمد عبد القادر (2025). تحديات الجهاز المصرفي الليبي نحو تطبيق إطار رقابي لدعامات اتفاقية بازل (II): دراسة ميدانية على إدارة المخاطر بالمصارف في المنطقة الشرقية. مجلة العلوم الشاملة، 10(37)، 339-358.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Altman, E. I. (1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The Journal of Finance*, 23(4), 589-609.
- Bakhouch, A., El Ghak, T., & Alshiab, M. (2022). Does Islamicity matter for the stability of Islamic banks in dual banking systems? *Heliyon*, 8(4), e09245.
- Bani Yousef, A. N., Taha, R., Muhmad, S. N., & Zainul Abidin, A. F. (2023). The impact of market risk exposure on banks' financial performance: Evidence from the MENA region. *Management & Accounting Review (MAR)*, 22(2), 229-251.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2004). International convergence of capital measurement and capital standards: A revised framework (Basel II). Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2010). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2017). Basel III: Finalising post-crisis reforms. Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2019). Minimum capital requirements for market risk. Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2021). Revisions to the principles for the sound management of operational risk. Bank for International Settlements.
- Berger, A. N., & DeYoung, R. (1997). Problem loans and cost efficiency in commercial banks. *Journal of Banking & Finance*, 21(6), 849-870.
- Chatterjee, S., & Simonoff, J. S. (2013). *Handbook of regression analysis*. John Wiley & Sons.
- Curti, F., & Migueis, M. (2023). The information value of past losses in operational risk. Finance and Economics Discussion Series, Board of Governors of the Federal Reserve System, No. 2023-003.
- Davis, E. P., Karim, D., & Noel, D. (2022). The effects of macroprudential policy on banks' profitability. *International Review of Financial Analysis*, 80, 102050.
- Dhahri, N. (2026). Assessing prudential compliance and solvency in Tunisian commercial banks. *International Journal of Economics and Business Administration*, 14(1), 119-141.
- Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). Bank runs, deposit insurance, and liquidity. *Journal of Political Economy*, 91(3), 401-419.
- Djebali, N., & Zaghdoudi, K. (2020). Threshold effects of liquidity risk and credit risk on bank stability in the MENA region. *Journal of Policy Modeling*, 42(5), 1049-1063.
- Galletta, S., & Mazzù, S. (2019). Liquidity risk drivers and bank business models. *Risks*, 7(3), 89.
- Gehrig, T., & Iannino, M. C. (2021). Did the Basel process of capital regulation enhance the resiliency of European banks? *Journal of Financial Stability*, 55, 100898.
- Ghenimi, A., Chaibi, H., & Omri, M. A. B. (2017). The effects of liquidity risk and credit risk on bank stability: Evidence from the MENA region. *Borsa Istanbul Review*, 17(4), 238-248.
- Ghosh, S. (2014). Risk, capital and financial crisis: Evidence for GCC banks. *Borsa Istanbul Review*, 14(3), 145-157.
- Greuning, H. V., & Bratanovic, S. B. (2009). *Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and risk management* (3rd ed.). The World Bank.

- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis* (7th ed.). Prentice Hall.
- Laeven, L., & Levine, R. (2009). Bank governance, regulation and risk taking. *Journal of Financial Economics*, 93(2), 259-275.
- Li, L., & Moosa, I. (2015). Operational risk, the legal system and governance indicators: A country-level analysis. *Applied Economics*, 47(20), 2053-2072.
- Libya Herald. (2024, January 15). Sahara Bank announces full transition to Islamic banking system and digital services. *Libya Herald*.
- Mishkin, F. S. (2019). *The economics of money, banking, and financial markets* (12th ed.). Pearson.
- Muriithi, J. G., Muturi, W. M., & Waweru, K. M. (2016). The effect of market risk on financial performance of commercial banks in Kenya. *Journal of Finance and Accounting*, 4(4), 225-233.
- Nguyen, Q. K., & Dang, V. C. (2022). The impact of risk governance structure on bank risk management effectiveness: Evidence from ASEAN countries. *Heliyon*, 8(10), e11192.
- Nunnally, J. C. (1978). *Psychometric theory* (2nd ed.). McGraw-Hill.
- Oino, I. (2021). Bank solvency: The role of credit and liquidity risks, regulatory capital and economic stability. *Banks and Bank Systems*, 16(4), 84-100.
- Pakhchanyan, S. (2016). Operational risk management in financial institutions: A literature review. *International Journal of Financial Studies*, 4(4), 20.
- Podsakoff, P. M., MacKenzie, S. B., Lee, J. Y., & Podsakoff, N. P. (2003). Common method biases in behavioral research: A critical review of the literature and recommended remedies. *Journal of Applied Psychology*, 88(5), 879-903.
- Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2010). *Bank management and financial services* (8th ed.). McGraw-Hill.
- Roy, A. D. (1952). Safety first and the holding of assets. *Econometrica*, 20(3), 431-449.
- Scannella, E. (2016). Theory and regulation of liquidity risk management in banking. *International Journal of Risk Assessment and Management*, 19(1-2), 4-21.
- Stiglitz, J. E., & Weiss, A. (1981). Credit rationing in markets with imperfect information. *The American Economic Review*, 71(3), 393-410.
- Thakor, A. V. (2014). Bank capital and financial stability: An economic trade-off or a Faustian bargain? *Annual Review of Financial Economics*, 6(1), 185-223.
- Trad, N., Trabelsi, M. A., & Goux, J. F. (2017). Risk and profitability of Islamic banks: A religious deception or an alternative solution? *European Research on Management and Business Economics*, 23(1), 40-45.
- Vuong, G. T. H., Phan, P. T. T., Nguyen, C. X., Nguyen, D. M., & Duong, K. D. (2023). Liquidity creation and bank risk-taking: Evidence from a transition market. *Heliyon*, 9(8), e19141.
- Wong, Y., Chui, X., & Qing, J. (2023). A model of risk management strategy at banks in their operational activities. *Journal of Management World*, 2023(4), 44-61.
- World Bank. (2020). *Libya financial sector review: Assessment of the banking system and reform priorities*. The World Bank.